

عقد انشاء و تصميم و برمجہ موقع إلكتروني

انه في يوم.....الموافق / ٢٠٢٣

تم الاتفاق بين كلا من: -

اولاً:

١ - السيد/.....وصفته الوظيفية/.....

الرقم القومي/.....

٢ - السيد/.....وصفته الوظيفية/.....

الرقم القومي /.....

(طرف اول)

ثانياً:

مكتبة/.....والكائن مقرها/.....

. ورقم السجل التجاري/.....

. ويمثلها السيد/..... بصفته الوظيفية/.....

. الرقم القومي/.....

(طرف ثاني)

بند تمهيدي

حيث ان (الطرف الاول) يقوم بتقديم خدمات تصميم مواقع الانترنت والعمل علي بدء تشغيلها وفقا للقواعد والاشتراطات المحلية والدولية المعمول بها في هذا المجال ورغبة من الطرف الثاني فيتكلف الطرف الاول بتصميم موقع له علي شبكة الانترنت وفقا للقواعد المعمول بها في هذا الشأن فقد اتفقا وهما في كامل اهليتهما القانونية علي ما يأتي

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من العقد ومفسرا ومكملا له.

البند الثاني

قد تراضي الطرفين واتفقا فيما بينهما علي قيام الطرف الاول بتصميم موقع للطرف الثاني علي شبكة الانترنت علي ان يتكون الموقع من عدة صفحات بيانا كالتالي: -

١- ١٠ صفحات للموقع.

٢- لوحتين تحكم.

٣- قاعدة بيانات تحتوي علي كل المتطلبات.

٤- لغة واحدة للموقع

البند الثالث

اتفق الطرفان على السعر الاجمالي لقيمة تصميم الموقع التي يقوم بها الطرف الاول لصالح الطرف الثاني والمبينة بالبند الثاني من هذا العقد مبلغ وقدره ٢١٠٠٠ جنيه مصري (واحد و عشرون الف جنيهاً مصرياً) يسدده الطرف الثاني الى الطرف الاول علي دفعات كالاتي: -

- مبلغ ٧٠٠٠ جنيه مصري (من قيمة التعاقد فور ابرام العقد للبدء في التصميم المبدئي).
- مبلغ ٧٠٠٠ جنيه مصري (من قيمة التعاقد فور الانتهاء من تصميم التصميم المبدئي).
- مبلغ ٧٠٠٠ جنيه مصري (من قيمة التعاقد فور الانتهاء من تصميم الصفحات وعند تسليم الموقع).

البند الرابع

يقر الطرف الثاني بالتزامه بتقديم المعلومات (DATA) اللازمة لعمل التصميم المبدئي المتفق على ادراجها بالموقع الى الطرف الاول محمله على أسطوانة او PDF عند ابرام العقد واذا تأخر الطرف الثاني عن تقديم البيانات فلا يكون على الطرف الاول ادنى مسؤوليه عن هذا التأخير والذي ينتج عنه تأخير في تسليم الموقع.

البند الخامس

للطرف الثاني الحق في رؤية التصميم قبل تنفيذه وله الحق في طلب اي تعديلات دون زيادة عن المهام المتفق عليها، كما انه في حالة موافقته على التصميم والتنسيق الخاص بالموقع فلا يحق له المطالبة بتغييره او تعديله طالما قام الطرف الاول ببدء التنفيذ او كان قد انتهى من الاعمال المكلف بها .

البند السادس

يقر الطرف الثاني بالتزامه في حالة زيادة الاعمال عما هو متفق عليه بالعقد بسداد مقابل هذه الزيادة خلال يومين عمل من تاريخ طلبها كتابياً بخلاف القيمة الأصلية والمقدرة للتصميم وكذا في حالة طلبه اى تعديل لاحق على موافقته على التصميم المقدم من الطرف الاول فيلتزم بسداد مقابل هذا التعديل.

البند السابع

اتفقا الطرفان على ان يقوم الطرف الاول بتسليم الموقع المتفق عليه في موعد اقصاه ٤٥ يوم عمل من تاريخ التوقيع واحضار البيانات الخاصة بالموقع مع مراعاة ما نص عليه البند الرابع من هذا العقد.

- اتفقا الطرفان على ان يقوم الطرف الاول بتسليم الموقع طبقا للجدول الموضح أدناه:

تصميم مبدئي	سبعة أيام عمل من التعاقد
برمجة موقع الويب	ثلاثون يوم عمل من تاريخ الموافقة علي التصميم المبدئي
ادخال البيانات والتدريب	ثمانية أيام عمل من الانتهاء من البرمجة

يلتزم الطرف الأول بالمدة الزمنية ويحق للطرف الثاني استرداد المبالغ المدفوعة في حالة عدم التزام الطرف الأول بالمدة الزمنية أو أي تأخير لأكثر من إسبوع عن المواعيد المحددة سابقاً على أن يكون المتسبب هو الطرف الأول و الطرف الثاني غير مسئول عن أي تأخير ناتج عن الطرف الاول.

البند الثامن

في حالة حدوث اي اخلال من الطرف الثاني او رجوعه عن هذا الاتفاق بعد البدء في التصميم يكون ليس له الحق في المطالبة باسترداد قيمة التعاقد المسدد منه عند ابرامه.

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني بتقديم المعلومات النهائية الي الطرف الاول و الخاصة بالموقع الذي يقوم الطرف الاول بتصميمه له في موعد أقصاه ١٠ أيام من تاريخ توقيع العقد.

البند العاشر

يقر الطرف الثاني بانه في حالة رغبته في انتهاء التعاقد قبل البدء في تصميمه فيحق للطرف الاول في هذه الحالة خصم نسبة من مقدم التعاقد وقدرها ١٠ % , كما يقر الطرف الثاني بانه في حالة تأخره عند دفع قيمة التعاقد بعد الانتهاء منه فيحق للطرف الاول التقدم الي السيد الاستاذ / قاضي الامور المستعجلة بمحكمة مصر الجديدة لاستصدار امر بالأداء او امر بالحجز او كلاهما لإلزام الطرف الثاني بسداد المبلغ المدين به طبقا لنص المادتين ٢٠٢, ٢١٠ مرافعات, كما يقر الطرف الثاني من الان بثبوت مديونيته للمبلغ المتأخر عن سداده وعدم منازعة الطرف الاول قضائيا في هذا الثبوت.

البند الحادي عشر

في حالة حدوث اي نزاع (لا قدر الله) بصدد تنفيذ اي بند من بنود هذا العقد تكون المحكمة المختصة بنظره هي محكمة شمال القاهرة الابتدائية.

البند الثاني عشر

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم.

التوقيعات

الطرف الأول

الاسم:

الصفة الوظيفية:

التوقيع:

الاسم:

الصفة الوظيفية:

التوقيع:

الطرف الثاني

الاسم:

الصفة الوظيفية:

التوقيع: